التمكين السوسيو اقتصادي لنساء التعاونيات من خلال برامج محو الأمية: دراسة ميدانية لعينة من منخرطات جهة الدار البيضاء– المغرب، نموذجا.

د. حمزة بنونة:

كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة شعيب الدكالي، الجديدة – المغرب.

ملخص: إن التعاونية كمقاولة تتضافر وتتكامل فيها مجهودات الفاعلين، والمستفيدين، وتضمن دخلا لأعضائها، وتحسن مستواهم الاجتماعي، ثم الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لهم، ولأفراد اسرهم. وهذا ما يجب أخذه بعين الاعتبار عند رسم آفاق القطاع التعاوني. لذلك فهذا القطاع في حاجة لمزيد من العناية، والاستثمار في الرأسمال البشري بغية تمكينه من الآليات التي من شأنها المساعدة على دمج الفئات الفقيرة، والهشة؛ خاصة في جهة الدار البيضاء التي تعد أكبر جهة من حيث كم السكان، والمشاريع التي تستهدف إحداث التنمية المحلية، مما يتطلب دعما للعمل الجمعوي، والأشكال البديلة للاقتصاد الرسمي؛ وهو ما لا يتحقق إلا من خلال تمكين العنصر النسوي، الذي يحاول أن يجد موقعه، ويؤسس لمكانته الاجتماعية في المغرب، باعتباره مجتمعا لم يتخلى بعد عن أشكال الهيمنة الذكورية في مختلف القطاعات. ولأن التنمية المحلية يجب أن تنصب جهودها على البشر وليس الحجر: (المجال الطبيعي فقط). فإن الإنسان هو الرافعة الأساسية لكل حدث تنموي، ولعل الإكراه الفعلي الذي يواجه تسريع وتيرة التنمية في البلدان العربية هو: الأمية التي تعاني منها مجتمعاتنا، والتي يظل مشروع محاربتها هو السبيل لتميكن النساء سوسيو اقتصاديا.

الكلمات المفتاحية: الأمية، محو الأمية، التمكين، التعاونية.

Literacy Programs for the Socioeconomic Empowerment of Women Involved in Coopératives : A Field Study of a Female Members from the Casablanca Region (Morocco) as a model.

Hamza BANNOUNA: PhD student at the Faculty of Letters and Human Sciences, Chouaib Doukkali University, EL-Jadida, Morocco

Abstract: The cooperative, being an enterprise that combines and integrates the efforts of various actors and beneficiaries, guarantees an income for its members, improves their social status, and ensures their economic and social integration as well as that of their family members. Therefore, all the must be taken into account when designing the prospects of the cooperative sector. In fact, the latter needs more care and investment in human capital to enable it to acquire the needed mechanisms to integrate the poor and vulnerable groups, especially in the region of Casablanca, the largest region in terms of population. This sector also needs projects that aim at bringing about local development through the support of associative actions and alternative forms to the formal economy, which can only be achieved through female empowerment. However, females are still trying to find their position and establish their social status in Morocco, whose society has not yet abandoned its forms of male domination in various sectors. Additionally, local development should focus its efforts on human beings and not the natural environment, as humans are the main lever for every development act, and perhaps the actual constraint that faces accelerating the pace of development in the Arab countries is the illiteracy that our societies suffer from.

Keywords: Illiteracy, Literacy, Empowerment, Cooperative.

01- مقدمة

رغم الجهود التي واصلها الإنسان لمواجهة هذه التحديات التي تواجهه مازالت الأمية في تنام كما أن مظاهرها متنوعة داخل البلد الواحد، مما يعد يطرح صعوبة في مواجهتها. فمنذ الاستقلال تبنى المغرب سياسة مندمجة لمحو الأمية، مراهنا على تنمية البلاد التي استنزفها الاستعمار، ولم يقتصر الرهان التنموي في مجال محاربة الأمية على الذكور فقط؛ بل حاول ان يشمل الإناث اللواتي تمثلن الفئة الأكثر تضررا من الأمية في المجتمعات الذكورية، وتم بالتالي الإعلان عن استفادتهن من دروس محو الأمية، في المدارس الابتدائية، والكتاتيب القرآنية على اعتبار أنهن يشكلن نصف المجتمع.

وفي السنوات الأخيرة وقع المغرب اتفاقية الأهداف الألفية، التي من ضمنها تقليص نسبة الأمية خاصة في صفوف النساء ، وتشير مجموعة من التقارير إلا أن أغلبية النساء الأميات يتواجدن في العالم القروي، **الشيء الذي** ينتجه عدم المساهمة النساء في التنمية، رغم ولوج البعض منهن عالم التعاونيات كفضاء لإنتاج والإبداع وتحقيق **الذات** ومن هذا المنطلق عرف مجال التعاونيات بالمغرب تطورا ملحوظا سواء من ناحية الكم والكيف، حيث تلعب محاربة الأمية دورا هاما من خلال برمجة عمليات تندرج ضمن إستراتيجية وظيفية تمكن المستفيدين من بلوغ أهداف بيداغوجية ومعرفية تسمح لهم بالاندماج في برامج التكوين المستمر قصد الرفع من مستوى كفايتهم ومهاراتهم المهنية، وبالتالي تحسين إنتاجيتهم ومردوديتهم، مما ينعكس إيجابيا على حياتهم الشخصية، وعلاقاتهم وتربية أطفالهم وتدبير حياتهم العملية.

الدراسات السابقة

أ: الدراسة التي قامت بها الباحثة "فاطمة ياسين"، في كتابها: **ذاكرة محو الأمية بالمغرب، مقاربة تحليلية نقدية**" وهذه الدراسة تمثل حفرا في الذاكرة التاريخية لمحو الأمية بدءا بالإطار المفاهيمي، وانتقالا إلى البرامج والمناهج وأهم المراحل التاريخية والاستراتيجيات الحكومية المتعاقبة مع التطرق إلى مفهوم الجودة للارتقاء بالعملية ككل وقد أشارت إلى صعوبة الخوض في هذا الموضوع نظرا لتشعبه وصعوبة جمع البيانات والمعطيات، حيث أشارت إلى أن المغرب

حقق تقدما لابأس به، وأن الدولة وعت بأن محو الأمية جزء مهم وأساسي من المنظومة التعليمية ،خاصة بعد صدور الميثاق الوطني للتربية والتكوين سنة 2000 ،وأن الحجم الحقيقي الراهن للأمية بالمغرب يؤشر إلى قصور في المعالجة بغض النظر إلى المرجعية التي يشتغل المغرب في إطارها الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمية التي صيغت في 2004،وهي نفس السنة التي أجرى فيها المغرب عملية إحصاء السكان والسكن ،وهذا الرقم جاء برقم معتمد لنسبة الأمية بمعدل **%** 43، مما يعني أن العدد المطلق للأميين في السنة المذكورة بلغ ما يناهز 12 مليون أمي ،وفي سنة 2006 اعتبر البحث الوطني للأمية أن نسبة الأمية ناهزت **%** 38، وفي سنة 2010 أن نسبة الأمية في نهاية 2010 تبلغ **%** 30 لدى الفئات العمرية من 10سنوات فما فوق.

ب: الدراسة المغربية للدكتور" **محمد مصطفى القباج"، الأمية في المغرب: هل من علاج؟** أشار الباحث في هذه الدراسة إلى كون المغرب قد وعى مع حلول2011 بضرورة نهج مقاربة جديدة وذلكم من خلال إحداث الوكالة الوطنية لمحو الأمية وذلك بمقتضى القانون 09- وينص هذا القانون أن الوكالة مؤسسة عمومية يشرف علبها رئيس الحكومة وتتمتع بالاستقلال الذاتي يناط بها إعداد الاستراتيجية الوطنية في محو الأمية، كما تتولى إعداد تقرير سنوي يعرض على الحكومة واقتراح برامج سنوية والبحث عن موارد تمويل وتوجيه وتنسيق أنشطة الإدارات والمؤسسات العمومية من بين مقترحاته:

-صياغة منهج دراسي لمحو الأمية ولما بعد محو الأمية للاستفادة من المكتسبات القرائية وتطوير الحصيلة المعرفية.

-وضع خطة عمل واضحة لمحو أمية النساء وخاصة في الأوساط القروية التي يرتفع فيها حجم الأمية بنسبة 60**%**، وحسب المواصفات التعليمية والبنيوية والتحفيزية، والشروط الموضوعية التي تؤمن استمرار النساء في عملية محو الأمية وما بعدها.

هذه الدراسات تمدنا بنظرة شمولية حول اختلاف معالجة الباحثين لقضية الكمية كميا، وكيفيا في ارتباطها بمجموعة من المتغيرات؛ لكن رغم ذلك كان يمكن مساءلة الدوافع التي تقود مختلف

الفاعلين للانخراط في برامج محو الأمية، مثلما يلاحظ اعتماد أغلب الدراسات على المنهج الكمي الإحصائي بهدف تكميم الظاهرة المدروسة، على حساب ما هو كيفي يمكن من الكشف عن واقع المعيش اليومي لنساء التعاونيات.

مشكلة الدراسة، فرضياتها، وأهدافها:

قام المغرب بتكثيف الجهود الرامية إلى تقليص نسبة الأمية من خلال وضع مجموعة من البرامج، والمناهج إلا أنها لازالت تعاني من خلل في وضعها، ولا تستجيب إلى حاجيات جميع الفئات وخصوصيات المرحلة العمرية التي يمر بها ولخبراته في الحياة وحاجاته، فالفئات المستهدفة بمحاربة الأمية وتعليم الكبار لها خصوصيات تتحكم في بلورة أهداف ومضامين تكوينية تستجيب لهذه الخصوصيات مما يسائل مدى ملاءمة هذه البرامج لتحقيق التمكين السوسيو اقتصادي للنساء بشكل خاص، وبالتالي: إلى أي حد ساهمت برامج محو الأمية في تمكين نساء التعاونيات اقتصاديا واجتماعيا؟

ويمكن معالجة هذه الإشكالية من خلال إثارة عدة تساؤلات؟

-إلى أي حد يمكننا الحديث عن محاربة الأمية وما المقصود بالأمية؟ وأنواعها وما هي أهم أشكالها؟ وما هي أهداف المتوخاة من خلال برامج محو الأمية؟ وهو دور التعاونيات النسائية؟

-هل يمكن اعتبار نجاح نساء التعاونيات في تمكين الاقتصادي والاجتماعي نتاج انخراطهن في برنامج محو الأمية؟

-هل نجحت النساء في تحقيق استقلال ذاتي أي إجتماعي واقتصادي وضمان موار مالية مستقلة عن الآخرين؟

فرضيات الدراسة:

إذا كانت الدراسات السابقة راهت على المؤشرات الرقمية، التي توحي للقارء بوجود تقدم عددي في استفادة النساء من التنمية فإننا نفترض وجود ارتباط وثيق بين تحقيق نساء التعاونيات للتمكين الاقتصادي والاجتماعي، وبين الاستمرار في الاستفادة برامج محو الأمية.

-نفترض كذلك أن افتقار برامج محو الأمية لتصور يشمل تنوع لحاجيات جميع الفئات المستهدفة قد يكون عنصرا سلبيا يؤدي إلى فشل محاربة الأمية في تحقيق تمكين الاقتصادي للنساء؟

-مثلما نفترض أن عدم تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء، يرتبط بشح الموارد المالية وغياب المنهج الفعال في التأطير بالعمل التعاوني.

أهمية الدراسة:

إن أهمية الدراسة نظريا تكمن في تبنيها لمقاربة تشخيصية جديدة تساعد على تفسير وتحليل أبعاد الظاهرة من جهة ،ثم التنبؤ بمسار الظاهرة على المستوى الواقعي ومن جهة أخرى فهناك ندرة في الدراسات حول محو الأمية ودورها في التمكين الاقتصادي للنساء، فغالبا ما نعثر على كتابات عن الأمية ومحو الأمية، أو دراسات عن التمكين منعزلا عن برامج محور الامية؛ مما يجعل هناك شتاتا في الموضوع دون محاولة الجمع بين أهمية الامية والتمكين، واهمالا الدور الذي تلعبه محو الأمية في التمكين الاجتماعي، و الاقتصادي للنساء اللواتي استفدن من برامج محو الأمية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الراسة الميدانية الى:

-محاولة الوقوف على الكيفية التي تساهم بها التعاونية في التمكين السوسيو اقتصادي لنساء التعاونيات.

-معرفة دور الذي يمكن أن تلعبه محاربة الأمية في تحقيق التمكين السوسيو اقتصادي لنساء التعاونيات.

-التطرق إلى موضوع الجودة في منظومة محو الأمية، ومدى استجابتها للحاجيات الفئات المستفيدة في تحقيق استقلاليتهن وإثبات الذات.

منهج الدراسة وأدواته:

كان من الضروري أن نعتمد في هذه الدراسة على «المنهج الوصفي التحليلي «كركيزة أساسية للبحث والدراسة، الذي يحاول أن وصف طبيعة الظاهرة موضع البحث، فيشمل تحليل بنيتها وبيان العلاقة بين مكوناتها، كما أنه منهج علمي يمكن من الكشف خبايا العناصر المرتبطة بألإشكالية وقصد التأكد من صدق الفرضيات أو خطئها، وبالظاهرة المدروسة، وبالتالي فهو يستدعي عملية الوصف والتحليل بناء على البيانات المحصل عليها من خلال المقابلات.

ومن أجل استقصاء الحقائق عن المرأة العاملة في هذا القطاع والاتصال المباشر بالنساء ومقابلتهن وزيارتهن في مكان عملهن (بالتعاونيات)، ومختلف مواقع العمل الذي ينخرطن فيه. وقد ارتكزنا في جمعنا للمعلومات عن العينة المدروسة، على أداة المقابلة والاستبيان بالإضافة إلى استخدام منهج الوصف، التفسير والتحليل والاستنتاج.

لقد تم اختيار تقنية المقابلة بشكلها المعروف: المقابلة شبه الموجهة، بما يتلاءم مع طبيعة المجتمع المدروس وفئة المستجوب، حيث تحتل نسبة الأمية نسبة مرتفعة، الشيء الذي يقصي من البداية إمكانية اعتماد هذه التقنية لكونها تتيح الاتصال المباشر بمصدر المعلومات والمعطيات، وهذا ما يضفي نوعا من المصداقية على النتائج المتوصل لها تساهم في عملية الربط بين المكتسبات النظرية للباحث وبين الواقع الموضوعي، (عبد الكريم غريب،1997، ص.100)، ثم تتبع مختلف أفعال وردود الافعال التي تتزامن مع الحوار وبعد الاستطلاعات الاولية للمنطقة ومراعاة أهداف الدراسة.

استغرقت معظم المقابلات زمنيا: بين ساعة إلى ساعة ونصف، محاولين ترك هامش مناسب لحرية المبحوثات، ولقد اعتمدنا في طرح الأسئلة باستعمال الدارجة المغربية بما يتناسب مع التواصل اليومي وييسره للباحث والمبحوث عل حد سواء.

مجال البحث:

وقع اختيارنا على جهة الدار البيضاء كنموذج للمدن المغربية الكبرى التي تعتبر مركزا حضريا بامتياز، ومن الناحية المناخية فهي تتميز بمناخ متوسطي، أما الناحية الاقتصادية فتعتبر الدار البيضاء القطب الصناعي الأول للبلاد والعاصمة الاقتصادية للمغرب.

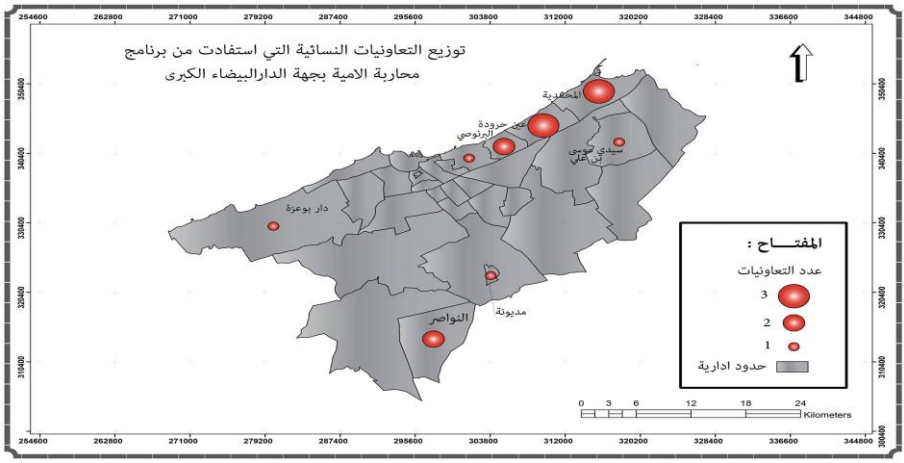

المجال الجغرافي الذي تتوزع به التعاونيات المستهدفة في الدراسة

عينة الدراسة:

تتألف من مجموعة من النساء يعملن في قطاع التعاونيات النسائية، في مجالات مختلفة تهم الصناعة التقليدية والفن، والديكور والفلاحة، هؤلاء النساء تتراوح أعمارهن ما بين (16و 60) سنة، وعددهن 30 انثى، تمت مقابلتهن داخل مقر التعاونية أو في المراكز التابعة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

تتألف عينة الدراسة من خمسة عشرة (15) تعاونية نسائية متواجدة في الوسط الحضري، والشبه حضري والقروي، بجهة الدار البيضاء الكبرى. وقد تمت الاستعانة بمكتب تنمية التعاون لمساعدتنا على الحصول على لائحة التعاونيات التي استفادت من محاربة الأمية، نظرا للعلاقة

التي تربط التعاونيات مع مكتب تنمية التعاون، والمتمثلة في تقديم مجموعة من التكوينات، والدروس لفائدة المسيرين، والمنخرطين في مجالات تدبير التسيير والتشريع القانوني والمحاسبة والتسويق ،والتعاونيات التي وقع اختيارنا عليها تختلف في مجالات عملها وقد ارتأينا تنويع مجالات اختصاصاتها من أجل الحصول على نتائج تظهر لنا اختلافات في النتائج المحصل عليها واخترنا في المجموع (15) تعاونية.

بلغ عدد المقابلات التي تم القيام بها (30) مقابلة مع نساء التعاونيات موزعة وفق ما يلي: في مجال الصناعة التقليدية (7) تعاونيات، في مجال الخياطة التقليدية وفي مجال النسيج وتتخصص في الفن والديكور إضافة إلى تعاونيات أخرى تعمل في مجال المواد الغذائية وتتألف من (5) تعاونيات في فن صنع الحلويات والخبز، ثم تعاونية الكسكس منها، وأخيرا تعاونيات الفلاحة تربية الأرانب (3).

زمن الدراسة: تم إنجاز هذه الدراسة من الناحية الميدانية بداية من فبراير 2022، وامتدت حتى أكتوبر 2022

02- مفاهيم الدراسة:

مفهوم جديد للأمية: يدل استعمال التقليدي والجديد في تحديد مفهوم الأمية على أن هناك صعوبة كبيرة في وضع تحديد دقيق لهذا المفهوم، فهو مرتبط بالمجال الإنساني، وهو مجال متحرك يتأثر بشكل كبير بكل أنواع التغيرات التي يعرفها المحيط، ومرتبط كذلك بسرعة الاختراعات والابتكارات في مجالي العلم والتكنولوجيا كما يرتبط كذلك بطموحات الإنسان وتطلعاته إلى مستقبل أفضل.

ويمكن نلمس هذا التطور من خلال التعاريف المتعددة التي حددتها لجنة من خبراء اللجنة الرابعة لمنظمة اليونسكو سنة 1951، حيث عرفت الشخص غير الأمي أنه: كل شخص قادر على القراءة والكتابة وفهم نص بسيط وقصير يدور موضوعه حول الوقائع ذات العلاقة المباشرة بحياته اليومية (www.unseco.org).

ويعرف (power colin)، المدير المساعد للمدير العام لليونسكو الذي حث على استعمال جديد لمفهوم لمحو الأمية، في شتنبر1998، بمناسبة تخليد اليوم العالمي لمحاربة الأمية حيث قال: "الأمية اليوم ذات طابع علمي تكنولوجي وصحي وقانوي"، وأضاف: " مفهوم الأمية ليس شيئا جامدا، بل يتميز بدينامية دائمة، فالأمية مشكلة تواجهها كل بلدان العالم وليس فقط الدول السائرة في طريق النمو "

مفهوم محو الأمية: إن محو الأمية اليوم يشير إلى كل ما يجعل الإنسان يتحرر من مختلف القيود المكبلة لطاقاته وكل ما يجعله على الهامش، ويحد من مشاركته في تفعيل محيطه واستثمار إمكانات هذا المحيط وتسخيرها لصالحه، وفي هذا السياق يقول جلالة الملك "محمد السادس" في الرسالة الملكية الموجهة يوم (11مارس 2000)، إلى المؤتمر الوطني للعصبة العربية المغربية للتربية الأساسية ومحاربة الأمية : " ندعو لاعتماد منظور شمولي، يدمج مكافحة الأمية، ضمن استراتيجية جديدة للتنمية الإجتماعية والاقتصادية ،وذلك بتأهيل المستفيدين من عملية محو الأمية ... ،إنها مقاربة التي تتوخى اكساب المستفيدين منها مهارات أساسية ووظيفية لهم الكسب المشروع والعمل المنتج ،وبذلك يساهم محو الأمية في القضاء على الفقر والتهميش.

لقد استنتج (باولو فرابر) من خلال أبحاثه التشخيصية، أن محو الأمية مشكل سياسي بامتياز تتحمل مسؤوليته الدولة والمجتمع بكل مركباته، لأنه عمل ثوري يتطلب إلى جانب كفاءة الأداء منهجا ومقاربة تربوية يتطلب الالتزام الجاد والقرار السياسي الحازم والنضالية الحقة، وحين ينجز هدف محو الأمية بالمفهوم الموسع الجديد تتحقق القفزة النوعية، والقدرة القرائية واكتساب المعارف والمهارات التكنولوجية المعلوماتية؛ لتكون النتيجة ليس مجرد حصول الوعي، وإنما تفعيل الوعي "conscientisation "لتغيير الواقع بدل توظيفه (محمد مصطفى القباج، 1998، ص.86).

محو الأمية الوظيفي: Alphabétisation fonctionnelle: محو الأمية الوظيفي تعبير أطلقته اليونسكو في أواسط الستينيات في القرن الماضي للإشارة إلى مجموعة من المقترحات النظرية والعملية التي ترمي إلى وضع استراتيجية جديدة وحملات محو الأمية ، وذلك بالانطلاق من

نقد الممارسات التي كانت قائمة في هذا المجال، و هكذا ازدهر استعمال تعبير محو الأمية الوظيفي حلال المؤتمر الذي نظمته بطهران اليونسكو عام 1965، حيث لوحظ آنذاك ارتباط التطور على المستويين الاقتصادي والاجتماعي بمستوى تعليم الساكنة نتيجة لذلك ، ينبغي أن تتضمن مخططات التنمية بالضرورة جانيا يتعلق بمحو الأمية. هكذا شرع في استعمال تعبير محو الأمية الوظيفي، وتم الترويج الفعلي لهذا التعبير في إطار البرنامج الدولي التجريبي لمحو الأمية عامي 1969 و1976. ويتميز محو الأمية الوظيفي بخاصيات عديدة من بينها ما يلي:

–التوجه بالأساس، وبكيفية انتقائية إلى الفئات التي تعاني من الأمية داخل المجتمع والتي يعتبر دورها أساسيا في تحقيق الماء الاقتصادي.

–الطموح إلى إكساب الفئات المستهدفة، فضلا عن المعارف الأساسية الدنيا في مجالات القراءة والكتابة والحساب

–الاستجابة لمتطلبات إعداد المشاريع الخاصة بالفئات المستهدفة بدل التركيز على المشاريع العامة.

–توظيف وتنظيم زمني لأنشطة محو الأمية الوظيفي يساير التنظيم الزمني للمهن المزاولة بذل مسايرته التنظيم الزمني المدرسي.

التعاونية: تعرف التعاونية على أنها مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين اتفقوا على أن ينضم بعضهم إلى بعض للإنشاء مشروع يكون الغرض منه أن يتيح لهم على المنتجات والخدمات التي هم في الحاجة إليها، والقيام بتسيير هذا المشروع اقتصاديا واجتماعيا، وتربويا (فاطمة مسدالي 2004، ص 122)، فقد أجمع المهتمون بالحقل التعاوني بالمغرب على أن الحركة التعاونية انتقلت خلال السنوات الخمسين الأخيرة من ممارسة جماعية فطرية الى ممارسة مقننة تتدخل فيها الدولة بشكل مباشر، ثم تحولت إلى أسلوب يتميز بالتنوع وحرية المبادرة.

التمكين: وقع اختيار الأمم المتحدة على هذا المفهوم، ليشكل حجر الزاوية في منظومتها التنموية التي تبنتها في الربع الأخير من القرن الماضي باستهدافها دمج النساء، والفئات المهمشة

في عملية التنمية، ومنذ ذلك الحين جرت محاولات لمأسسة المفهوم وتحويله إجرائيا، إلى عدد من البرامج التنموية، وهو ما أدى إلى انتشار المفهوم عالميا.

نجد في التعاريف التي تم رصدها أن التمكين هو: قدرة المرأة على الرفع من استقراريتها الشخصية وقوتها الداخلية، ويتمثل ذلك في الحق في القيام باختيارات في الحياة وفي التأثير في الاتجاهات التي تأخذها هذه التحولات، وذلك عن طريق اكتساب أدوات التحكم في الموارد المادية وغير المادية، وقد جاء في المعجم الموسوعي لمحو الأمية وتعليم الكبار أن التمكين هو: قدرة جميع الفئات على ممارسة الاختيار المتمركز على الحرية وفرصة المشاركة في هذا الاختيار، أو تأييده والقدرة على اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم.

03- وضعية الأمية بالمغرب

وفقا لنتائج البحث الوطني لأمية، والتمدرس والانقطاع عن الدراسة؛ الذي أنجزنه كتابة الدولة المكلفة بمحاربة الأمية والتربية غير النظامية أواخر2006، تقدر نسبة الأمية ببلادنا 38,45% من بين السكان الذي يصل عمرهم إلى عشر سنوات فيما فوق مقابل 43% سنة 2004، حسب الاحصاء العام للسكان والسكنى. هذه المعدلات تخفي في طياتها كثيرا من التباينات حسب الجنس ووسط الاقامة والنشاط المهني، إذا تبلغ هذه النسبة:

- 31.38%لدى الرجال مقابل 64,80% بالنسبة النساء.
- 39,54% :في الوسط القروي 95,% 44 لدى الرجال39 ,64% لدى النساء.
- 23,% 27 : في الوسط الحضري 21% لدى الرجال لدى النساء 86% .33
- 36.6% :لدى الفئة المستهدفة84,% 59 بالقطاع الفلاحي، و86 ,26 بقطاع الخدمات و 2, 27، بالإدارة العمومية.

ومن أهم المحطات الأساسية التي عرفها مسار محو الأمية بالمغرب، صدور الميثاق الوطني للتربية والتكوين، الذي اعتبر محو الأمية الدعامة الأساسية الثانية، سيرتكز عليها الإصلاح

التعليم في المغرب، معتبرا أن محاربة الأمية تعد التزاما اجتماعيا للدولة للرفع من مستوى النسيج الاقتصادي. (الميثاق الوطني للتربية والتكوين، دجنبر 200 ط. 2، ص 27).

وهكذا تم في نونبر2002، إحداث كتابة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والشباب، مكلفة بمحاربة الأمية وبالتربية غير النظامية تابعة لوزارة التربية الوطنية، وبعد التعديل الحكومي أصبحت كتابة الدولة المكلفة بمحاربة الأمية وبالتربية غير النظامية تابعة لوزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، تتكون من مديرية محاربة الأمية ومن مراكز ومن مصالح خارجية بالأكاديميات، والمديريات الاقليمية.

برامج لما بعد محو الأمية:

تعتبر مرحلة ما بعد محو الأمية مرحلة أساسية، في تحقيق التعليم وفي عملية المتابعة، فبعد الانتهاء من الطور الاساسي لمحو الأمية، يبقى من الأهمية القصوى المحافظة على التعلمات المكتسبة خلال هذه المرحلة، دون عودة المستفيد إلى الأمية حيث تتم المتابعة من أجل توظيف المكتسيات السابقة من: قراءة، وكتابة، وحساب تفتح فرصا حقيقية للاندماج المهني، وذلك بتوظيف مكتسبات مرحلة محاربة الأمية في خلق مشاريع مذرة للدخل، ضمانا لتحقيق الاستقلالية الذاتية، وأيضا لتطوير الحرف والوظائف التي كانت تمارس بشكل عشوائي. فالتعلم مدخل ورافعة أساسية لتحقيق التطور التنمية الحياتية، ولان محو الأمية لا يتوقف عن القراءة والكتابة والحساب؛ بل تتعداها الى تحقيق التنمية في جميع المجالات. (وزارة التربية الوطنية قطاع محاربة الأمية يوليوز2010 / 2011 ص 25 –29).

04- التعاونيات في المغرب

أ- التعاونيات النسائية:

هي تعاونيات تم إنشاؤها حصرا من قبل النساء استجابة لحاجات المجتمع المحلي، ورغبة منهن في تحسين الوضع المعيشي من خلال مشاريع إنتاجية وخدماتية صغيرة مدرة للدخل مثل: تربية

المواشي، وتربية وصناعة النسيج الزرابي النحل وغيرها من المشاريع، التي تسعى الى توفير فرص العمل للحد من البطالة، والفقر وتفعيل دور المرأة في خدمة المجتمع، والبيئة وتفعيل دورها في التنمية المستدامة وأمثلتها:

-تعاونية الصناعة التقليدية: وتشمل صناعة الزرابي الطرز والخياطة التقليدية، الفصالة والخياطة العصرية.

-تعاونية الفلاحة: وتضم تربية الماشية، تربية النحل، تربية الدواجن، تربية الأرانب...

-تعاونية أركان وجمع المحار.

-تعاونية المواد الغذائية الكسكس، صناعة الحلويات.

-تعاونية الأعشاب الطبية والتوابل.

ب- تعاونيات حاملي الشهادات:

يقصد بتعاونية حاملي الشهادات، تلك المشاريع التعاونية التي توفر أنشطة مذرة للدخل، وتضم على الأقل 50%حاصلين على شهادة ما فوق البكالوريا، وتنشط في مجالات:

الفلاحة - تربية الماشية- تربية النحل- إنتاج زيت الزيتون - إنتاج الخضر- ضخ المياه - التموين- جمع وتسويق الحليب- الأعشاب الطبية والتوابل.

ج- المساهمة الاقتصادية والاجتماعية للتعاونيات:

تعتبر التعاونيات أداة لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، حيث فتح التوجه التعاوني آفاقا متعددة لإحداث مشاريع اقتصادية، واجتماعية تساهم بصورة فعالة في محاربة الفقر والاقصاء وادماج صغار المنتجين في السوق.

من هذا المنطلق عرفت التعاونيات بالمملكة تطورا ملحوظا، سواء من ناحية الكم أو الكيف، إذا انتقل عدد التعاونيات من (5.749) إلى (9.046) ما بين: (2007 و2011)، إذ نمت بنسبة 25,57% خلال هذه الفترة؛ كما تطور هذا الرقم ليصل الى 20 ألف تعاونية في متم سنة 2017، وتحاول منذ بداية ظهورها الى يومنا العمل على:

-العمل على إدماج حاملي الشهادات في ميدان العمل من خلال إحداث تعاونيات منتجو بلغ عددها 289 وحدة تضم 3.252منخرط.

- محاربة الفقر والاقصاء من خلال تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لأعضاء وتوفير الخدمات الاجتماعية الضرورية لهم ولذويهم.

-المساهمة بشكل ملحوظ في تنمية المرأة، ولاسيما في المجال القروي، وتحسين ظروفها الاجتماعية، والاقتصادية من خلال إدماجها في سوق الشغل عبر إحداث مشاريع مذرة للدخل في إطار تعاونيات نسائية.

للقطاع التعاوني دور هام في التنمية المستدامة، ويحتل بذلك مكانة متميزة في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية مكانة تعززت من خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أعطى انطلاقتها الملك محمد السادس في 18ماي 2005، وهو ما تبينه نسبة نمو التعاونيات ما بين سنتي 2006 و2011 والتي بلغت 71,5%، أي بزيادة بنسبة 13%.

يبلغ عدد المؤسسات التعاونية بالمغرب 9046 تعاونية واتحادا للتعاونيات تضم في عضويتها 399.588 منخرطا (إلى غاية 31 دجنبر 2011، و20 ألف تعاونية الى حدود 2017، وتتوزع على 22 قطاعا وعلى أزيد من مئة نوع من النشاط، وارتفع عدد التعاونيات في ظرف سنة ليصل إلى 9968 تعاونية إلى غاية يوليوز 2012، وليتضاعف هذا الرقم في ظرف 5 سنوات أخرى.، أما العدد الإجمالي للتعاونيات في مطلع سنة 2020، فقد فاق 40 ألف تعاونية والتي يصل عدد منخرطيها: 901 646 وتشغل هذه التعاونيات 24.719 مستخدما هذه المعطيات خاصة

ب 1.163 مصرحة خلال سنة 2008، كما تملك رساميل بقيمة إجمالية تقارب 6,4مليار درهم (www.odco.gov.ma : consulté le 16 septembre 2022) .

د- التعاونيات حسب النوع وتاريخ التأسيس:

يتبين من خلال النتائج الخاص بنوعية التعاونيات، التي استفادت نساؤها من دروس محاربة الأمية، أن إقبال النساء على اختيار العمل في قطاع الصناعة التقليدية، يأتي في المرتبة الأولى بنسبة 47%؛ وذلك يرجع لكون أغلبيتهن يتقن بعض الحرف مثل: الخياطة، والنسيج، والطرز، والديكور قبل انخراطهن في- التعاونية. ثم تأتي في المرتبة الثانية تعاونيات المواد الغذائية، التي تعرف إقبالا من طرف المستفيدات، اللواتي يتوفرن على خبرة مسبقة في هذا المجال الذي يرجع بالأساس الى طبيعة نموهن في مجتمع يحافظ على تلقين مجموعة من الأشغال التي تتقلدها النساء بواسطة التنشئة الاجتماعية. وتتموقع في التصنيف الأخير النشاطات المرتبطة بما هو فلاحي، ويرجع السبب بشكل أساسي الى غياب هيمنة النشاط الفلاحي لكونه لازال حكرا على فئة الذكور، وثانيا لكون الفلاحة لا تشكل موردا تعاونيا أساسيا.

05- المعطيات الميدانية حول منخرطات التعاونيات بجهة الدار البيضاء

أ- تاريخ تأسيس التعاونيات التي استفادت من محاربة الأمية بجهة الدار البيضاء:

يتبين من خلال المعطيات المتعلقة بتاريخ تأسيس التعاونيات بجهة الدار البيضاء، أن التعاونيات التي تم استجواب عضواتها هي تعاونيات حديثة النشأة، إذ تكشف الأرقام أن عددها ازداد في السنوات الأخيرة، حيث كان للمبادرة الوطنية البشرية دور في ذلك، بفضل برامجها التي تهدف إلى تشجيع الانخراط في المشاريع. مما ساهم في بروز التعاونيات وارتفاع أعدادها، وظهور التأهيل في بعض الحرف التقليدية، وكذلك خلق دور للعرض للصناع التقليدين بشكل موسمي.

أما من حيث عدد المنخرطات داخل التعاونيات: نلاحظ أن التعاونيات التي يبلغ بعدد منخرطيها بين 7و10 أعضاء، تمثل أعلى نسبة مسجلة، ب33%، وذلك راجع لكون معظمها

تعرف انسحابا في صفوف الأعضاء، بسبب الصعوبات التي تواجهها بخصوص تسويق المنتوجات، وضعف رأسمال التعاونيات، في حين نجد أن التعاونيات التي يبلغ عدد منخرطيها 41و50 منخرطة لاتشكل إلا نسبة % 7.

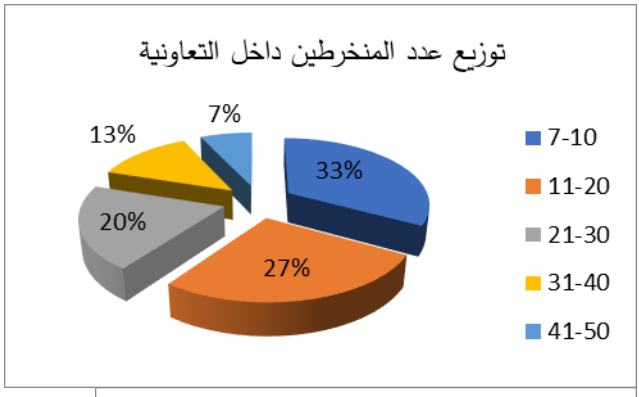

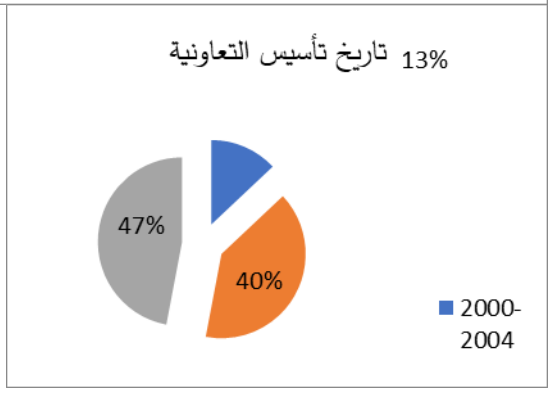

ب- توزيع المنخرطات حسب السن والمستوى التعليمي:

يتبين من خلال ملاحظة سن المنخرطات، أن أغلب النساء اللواتي يقبلن على الانخراط في العمل التعاوني تتراوح أعمارهن بين 35و44 وذلك بسبب امتلاكهن تجربة، ودراية مسبقة في مجال من المجالات التي تهتم بها التعاونيات، ثم تأتي في المرتبة الأخيرة، فتيات تتراوح أعمارهن ما بين 16-24سنة يمثلن أقل نسبة ب7%. إن هذه الفئة العمرية الأقل سنا لم تكمل تعليمها وهدرت المدرسة مبكرا، بسبب الفقر، وعدم استطاعة الأسرة التكفل بمصاريف الدراسة، الأمر

الذي دفعها إلى الانخراط في تعلم الحرف التي تميل، فنجدها تقبل بشكل كبير على تعلم فن الطبخ الحلويات وفن الديكور.

من خلال النتائج المتعلقة بمستوى تمدرس المنخرطات، يتضح أن أغلبية النساء المستجوبات لا يتوفرن على مستوى دراسي عالي فنسبة 40%، لم يسبق لها أن ولجت المدرسة، وذلك بسبب ثقافة الأسر المحافظة التي ترى أن المكان المناسب للأنثى هو البيت، والمساعدة في الأشغال المنزلية، أو أشغال الحقل خاصة رعي المواشي، وجلب الماء، والحطب وخدمة الزوج، والإنجاب بعد الزواج، في الارتباط بالتمثل المجمعي لمكانة الأنثى في المجتمع الذكوري كموجود من الدرجة الثانية، فالعلاقة الاجتماعية الهرمية تحدد التابع، والمتبوع، الحاكم والمحكوم على أساس النوع، (هشام شرابي، 1985، ص 20).

أثناء استجواب هذه الفئات فقد عبرن عن حسرتهن لعدم الاستفادة من التعليم، كما أبدين وجود رغبة في معاودة التعلم والدراسة، كما أن المستجوبات أوضحن أن الفقر والثقافة السائدة سببان رئيسيان في حرمانهن من الالتحاق بالمدرسة، فالاستجواب الذي تم إجراؤه مع الفئة المستهدفة يبين أن نسبة المتمدرسات تمثل فقط نسبة قليلة10% لم يتجاوز مستوى الإعدادي.

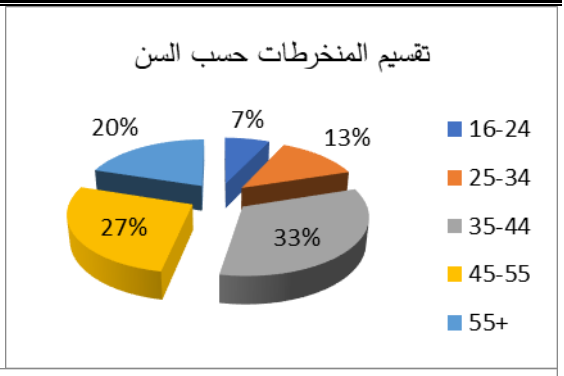

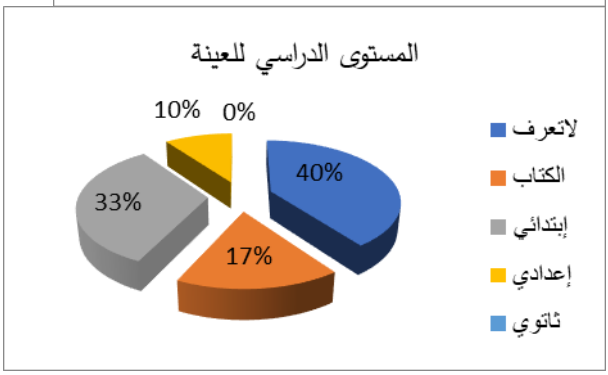

ج- الحالة العائلية للعينة:

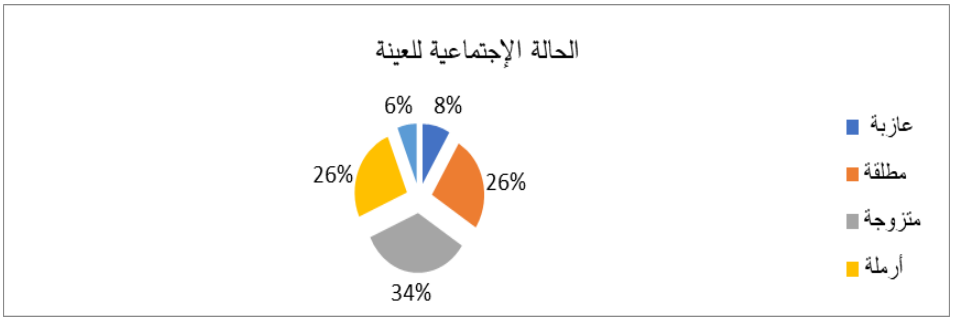

فيما يتعلق بالحالة العائلية للمنخرطات، نلاحظ أن أعلى نسبة في صفوف النساء المنخرطات في التعاونية متزوجات، لهن بيت وأبناء، وتتحملن جانبا كبيرا من نفقات البيت، حيث يوجه دخلها بكامله لسد احتياجات أسرتها، بنسبة تمثل 34%، تتبعها في المرتبة الثانية النساء الأرامل. ففقدان الزوج المعيل يجعل المرأى تتحمل مسؤولية الأسرة الأمر الذي يدفعها إلى تعلم حرفة

لتغطية مصاريف أسرتها. ولن يتأتى لها ذلك بالانخراط في التعاونيات حسب تصريحات المستحوبات اللواتي بلغت نسبتهن 26%، وفي الأخير تجد الفتيات العازبات بنسبة 8% تليهن الأمهات العازبات بنسبة 6%.

د- نوع مسكن المنخرطات:

بناء على المعطيات الميدانية، يتبين أن أغلبية المنخرطات ينتمين إلى الوسط الشبه الحضري، حيث لا يتوفرن على سكن لائق، يقطن في الأحياء الهامشية، أو يقتسمن المسكن مع عائلة متعددة الأفراد لا تتوفر على الحد الأدنى لشروط العيش الكريم، (انعدام الخدمات الأساسية، خاصة شبكة الصرف الصحي)، هؤلاء النساء يمثلن نسبة 57% وتأتي في المرتبة الثانية النساء اللواتي يسكن في الوسط الحضري، هن مستأجرات لمنزل، وأحيانا ما يكون الإيجار مشتركا بين العديد من المكترين، ويمثلن نسبة 30 %، وفي المرتبة الأخيرة نجد النساء المنتميات إلى العالم القروي، واللواتي مثلت المدينة وضواحيها عامل جذب لهن لتفادي الفقر الذي تعرفة قرى جهة الدار البيضاء – سطات.

هؤلاء النساء محملات بقيم الكفاف ولزوم المسكن، وهو ما يساعدهن على عدم تبذير المداخيل مقارنة مع نساء الوسط الحضري والشبه حضري، إنهن يمارسن نوعا من الحذر الاقتصادي مرتابات من المستقل، غير راغبات في العودة الى القرية، وهو ما ينتج عنه توفير هذه المداخيل واستثمارها في توسيع مشروع التعاونية حسب ما صرحت به المستجوبات اللواتي بلغت نسبتهن 13%.

06-تحليل نتائج البحث ومناقشتها:

أولا: عرض نتائج الفرضية الأولى

تقوم فرضية الدراسة الأولى على اعتبار وجود ارتباط بين تحقيق النساء للتمكين السوسيو اقتصادي وبين برامج محاربة الأمية.

من خلال استجواب العينة المكونة من ثلاثين انثى، حول دور الذي لعبته محاربة الأمية في تمكينهن اقتصاديا واجتماعيا، صرحت90 بالمائة منهن، بأن محاربة الأمية ليس لها دور كبير في تحقيق التمكين السوسيو اقتصادي، خاصة وأن برامج محو الأمية لازالت ضعيفة من حيث مضمون التكوين، وقد عبرت أغلبية النساء عن كون الدروس التي استفدن منها تقتصر فقط على الكتابة، والقراءة، والحساب، والنحو والإملاء، كما المسجلات للاستفادة من برنامج محو الأمية، لم تتجاوز مدة استفادتهن لستة أشهر فقط، بسبب توقف البرنامج، أو تغير الجدولة الزمنية التي لا تراعي ظروف البعض منهن، وقد صرحت المستجوبات أن البرنامج الوظيفي لمحاربة الأمية كان له أثر إيجابي في حياتهن إذ تمكن من توفير دخل وتحقيق ذواتهن من خلال وإحساسهن بالمسؤولية والمساهمة في تلبية حاجيات الأسرة بصفة عامة هذه تمثل نسبة10%من مجموع العينة المستجوبة.

الكيفية التي تساهم بها التعاونية في التمكين السوسيو اقتصادي للنساء:

قبل معرفة ما إذ كانت دروس محو الأمية ساهم في تحقيق التمكين السوسيو اقتصادي للنساء، يجب الانتباه الى أن عدد النسوة اللواتي استفدن من برنامج محاربة الأمية، سواء خارج التكوين الذي تنظيمه التعاونية في إطار الاستفادة من البرنامج الوظيفي لمحو الأمية تظل محتشمة.

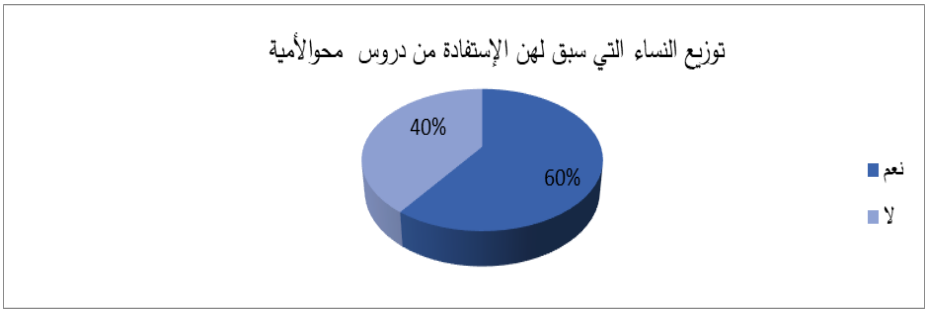

فالنساء اللواتي استفدن من دروس محو الأمية الأبجدية تصل نسبتهم إلى 60% ، في حين تصل نسبة النساء التي لم تستفد من دروس محو الأمية إلى% 40 ، بينما تمكنت جل النساء من الإستفادة من التكوينات الوظيفية بعد إنخراطهن في التعاونية. ورغم ذلك لم يتمكن من

الإستفاددة من دروس لمحو الأمية فيما يخص جانب تعلم الكتابة، والقراءة، والحساب، وهذا ما يبرر ضعف النساء في القدرة على التدبير والتسويق، رغم استفادتهن من برنامج محو الأمية الوظيفية الأمر الذي سيجعلهن ضحية الوقوع في الأمية من جديد في أمية من نوع آخر.

وفي ظل الصعوبات والإكراهات النى تواجهها التعاونيات، تبدأ في الانهيار تدريجيا من خلال عدم القدرة على أداء أجور المؤطرين في مجال محو الأمية، كما جاء على لسان المسؤولة عن تسيير تعاونية "نساء الدار البيضاء السيدة "مولودة" حيث تؤكد :" لقد كنت أنا من يقدم للنساء دروس محوا لأمية، كما كنت أقوم بالتركيز على دروس الحساب نظرا لأهميتها ولارتباطها المباشرة بعملية تسويق المنتوج، وحساب رأسمال واقتناء المواد الأولية، ومع تنامي مسؤولياتي داخل المركز توقفت عن تلقين الدروس، تنتظر تنظيمها من طرف متطوعين، مثل المبادرة التي يقوم بها طلبة مدرسة المهندسين المحمدية ".

من خلال استجواب المستفيدات من التعلمات الأساسية لمدة طويلة، يظهر مدى تحسن مساهمتهن داخل التعاونية فأغلبهن تمكن بفضل دروس محو الأمية من تطوير مهاراتهن خاصة في الحساب الذي يعد من الأولويات التي لها علاقة بمجال عملهن، حيث تم تطوير هذه المهارات من خلال احتكاكهن بمجال تسويق المنتوج وبيعه، وكذلك فيما يتعلق بشراء المواد الأولية. لقد لعبت محاربة الأمية دورا هاما حسب معظم النساء من خلال تحسن خطابهن التواصلي وإقناع الزبائن بجودة المنتوج وجماليته، كما عبرت بهذا الخصوص إحدى النساء حيث قالت " كنت اخجل بادئ الامر لدرجة كنت أحس نفسي اتسول الناس، خاصة وأن لغتي بسيطة، ومعرفتي بالمكونات شبه منعدمة، هذه النقائص لم تعد موجودة، امتلك الشجاعة وأستطيع الشرح للزبون بطريقة أفضل؛ بل ويستمع الي وينتهي الأمر بالاقتناع بجودة المنتوج".

وبالرغم من عدم توفير مدخول قار لجميع المستفيدات اللواتي تم استجوابهن، والمرتبط بقاعدة العرض والطلب، فقد لوحظ أن برنامج محو الأمية الوظيفة ساهم في تحسين وضعيتهن الاقتصادية والاجتماعية نسبيا مقارنة بوضعيتهن السابقة.

لقد ساعدت برامج محو الأمية الوظيفية النساء، على تحقيق وعي بذواتهن كفاعلات في المجتمع، وفي التعاونية، إذ يتنامى لديهن الإحساس بالمسؤولية، والبحث عن الاستقلال الاقتصادي النسبي، ثم الاعتماد على الذات باعتبارها منطلقا لترسيخ الأمن الاقتصادي، وتأكيد المكانة الاجتماعية بناء على ذلك. ما يمكن ملاحظته هو تنامي الاستفادة الواقعية للنساء من برامج محو الامية يجعلهن يقمن بتنظيم أوقاتهن للحضور للتعاونية وينتظرن بفارغ الصبر بدأ الحصص التكوينية، فهي ليست مجرد حصص، وإنما فضاء اجتماعي ثاني للتواصل، والبحث عن مجال مشترك لتبادل حلول التجارب النفسية والاجتماعية.

مساءلة المبحوثات عن مدى استفادتهن من دروس محاربة الأمية، في المشاركة أكثر في صياغة ومناقشة الأمور الخاصة بالتعاونية صرحت فئة من النساء أنهن تمكن من المشاركة في صياغة القرارات ومناقشة الأمو، التي تهم تسيير التعاونية والتسويق وتقسيم المهام بينهن، وحتى نظافة محل العمل، وفي طلبات العروض في كيفية تحضير الاجتماعات بفضل البرنامج الوظيفي. أما فئة أخرى من المستجوبات فصرحن أنهن لا يساهمن في اتخاد القرارات التي تهم التعاونيات، وهن تابعات لقرارات المسؤولين عن التعاونية، كما أكدن أن القرارات المتعلقة بالتعاونية من إنتاج وتسويق وغيرهما يتم اتخاذها من طرف جهات خارجية.

وفيما يخص المهارات التي اكتسبتها النساء خلال التكوين في دروس محو الأمية الوظيفي فهي كالتالي: تعلم القراءة والكتابة، والنحو والإملاء، والحساب، ثم ما يتعلق بالجانب المرتبط بمهارات التسويق.

تقييم الجانب المهاراتي للعينة في الجوانب التالية

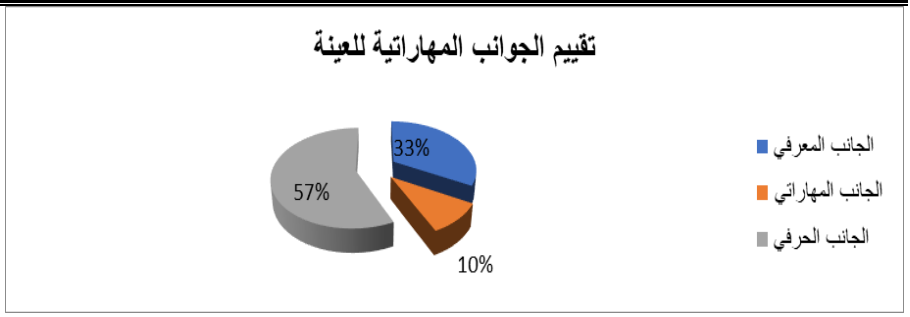

عند تقييمنا للمهارات المتعلقة بالجوانب التي تم الإشارة اليها في الرسم البياني أعلاه. تبين لنا من خلال الدراسة أن جل النساء المستجوبات عبرن عن مساهمة التعاونية في تكوينهن الحرفي، حيث تصل نسبة إلى57% فمعظمهن يجدن المهارات المتمثلة في التسويق والإنتاج، وذلك يرجع لكون النساء استفادت من تكوينات في هذا المجال طول فترات التكوين. وبخصوص الجانب المهاراتي، تبين أن معظم النساء التي تم استجوابها ليس لها إلمام كافي بقانون التعاونيات أو بكيفية تسير شؤونها ما يتطلب تكوينات باستمرار حيث تصل نسبتهن إلى 33 %أما نسبة النساء التي تمكن من تحقق الجانب المعرفي الذي يتعلق بإتقان القراءة والكتابة والحساب يشكلن نسبة ضعيفة 10%، وذلك يرجع إلى ضعف برنامج محو الأمية الوظيفي.

لقد صرحت النساء المستجوبات بأن لهن رغبة قوية في تعلم القراءة والكتابة والحساب، وفي قراءة وحفظ القرآن الكريم؛ إلا أن هذه الرغبة تصطدم بسوء جدولة حصص التكوين، واسبقية الاستجابة للظروف المرتبطة بمها هو اجتماعي والمتمثلة في: الحاجة للعمل للمساعدة في تلبية مصاريف البيت، أو تعويض عطالة الزوج عن العمل، ثم التكفل برعاية الأطفال.

الدوافع نحو استفادة من برامج محو الأمية الوظيفية:

من خلال الجدول الذي حاولنا فيه تحليل الدوافع حسب أهميتها بالنسبة للنساء قمنا بمساعدة العينة من خلال توجيهنا لها، وذلك باقتراح مجموعة من الأجوبة، تاركين لهن حرية الاختيار حسب قوة الدوافع المتحكمة، بالتدرج من الأكثر أهمية إلى الأقل أهمية. وتظهر أجوبة أغلب

النساء أن دوافعها الأساسية لانخراطهن في التعاونية هي: الرغبة في مساعدة الأبناء في المدرسة، وتتبع مسارها، اشباعا للنقص الذي لديهن خاصة وأن أغلبهن لم يتمكن من إتمام، أما بخصوص الدوافع الأقل أهمية فإن التوجه للاستفادة من يسعى لتطوير المهارات المهنية، وتحقيق الاستقلالية المادية والمعنوية، ثم التعلم لتثمين مساهمتها ومردوديتها داخل المجتمع كل هذه الاعتبارات مثلت الدوافع الملحة التي دفعتها لانخراط في برامج محو الأمية الوظيفية، أما بالنسبة للدوافع الأقل أهمية فإن فئة فليلة من النسوة من اعتبرت أن التعليم يساعدها على تشكيل وعيها الصحي.

نستنتج من خلال تحليل دوافع نساء للانخراط في دروس محو الأمية الوظيفية أن معظم الدوافع كانت بفعل تضافر ما هو اجتماعي واقتصادي تفاعلا معا ضدهن بشكل قبلي، في مقابل غياب الدوافع النابعة من الرغبة الذاتية لنا أن معظم النساء ينصب تفكيرهن فقط على البيت والأبناء والعمل، أما طموحاتهن الشخصية فهي أحلام بسيطة لكنها تبقى قيد الانتظار.

تفسير ومناقشة نتائج الفرضية الأولى:

يمكن القول من خلال نتائج التي توصلنا إليها من خلال استجواب النساء، أنه لا يمكننا إغفال أهمية البرنامج الوظيفي وأثره الإيجابي في حياتهن، فقد كان له أثر في تحسين وضعية العديدة من النساء، ففي سابق كانوا يلزمن فقط البيت؛ غير أن خروجهن للعمل غير مجرى حياتهن. فقد أصبحن يعتمدن على أنفسهن بشكل كبير في العمل، من حيث مساهمة في رفع مستوى إنتاج و في جلب الزبائن كيفية التعامل ،غير أن من خلال مقاربتنا للبرنامج محو الأمية قبل، وبعد انخراطهن في التعاونية تبين لنا أن نتائج البرنامج الوظيفي قد ساعدهن في تحقيق لمدخول استقلاليتهن المادية والمعنوية أكثر من السابق ، حيث لم يعد لهن هاجسا الخوف من المستقبل، على أنفسهن، أصبحن لهن قادرات على ممارسة حرفهن في مشروع أخر مشترك أو فردي، فالنساء التي استفدت من محاربة الأمية ساعدتهن أكثر في تجاوز بعض العقبات الأولية المرتبطة بكيفية تعلم الصنعة وتعد مرحلة أولية ساعدت في اندماجهن داخل التعاونية وتطوير

مهاراتها الحرفية في الانتاج والتسويق وفي الجانب المرتبط بالحساب ،كما تساعد في مواجهة المشاكل التي تعترضها سواء تعلق الأمر وتساهم التعاونية في الحد من الفقر والإقصاء حيث لم تعد النساء ترى في محاربة الأمية تعلم الكتابة والقراءة بل التمكن من التكوين الوظيفي بهدف تحقيق الذات والتمكين السوسيو اقتصادي من خلال الحصول على عمل وتحقيق الاستقلالية المادية والمعنوية .

يشير الدكتور "ميلود حبيبي"، إلى أن مكافحة الأمية تمثل أحد شروط تنمية المجتمع، فبرامج محوا لأمية لا ينظر إليها على أنها اكتساب لمبادئ القراءة والكتابة فقط، بل صارت تقترن بتحسين الكفاءات الفنية، وإعداد الأفراد لحل مشكلاتهم الإجتماعية، وتحسين ظروف الحياة والقدرة على المشاركة بفاعلية في أنشطة المجتمع، (ميلود حبيبي، 1999، ص.13).

ومن بين التنبيهات الهامة التي ألقت الضوء على العلاقة بين التنمية البشرية، ومحو الأمية نجد أن "على القاسمي" أشار إلى أنه: لا يمكن حصر محو الأمية، وتعليم الأميين القراءة والكتابة، في كونها عملية تغيير إجتماعي وعملية تحرير الفقراء من: الجهل، والمرض، والفقر، والقهر. إن محو الأمية مرتبط بحرص الدولة على الأخذ بالديمقراطية منهجا وتطبيقا، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافئ الفرص، وصيانة حقوق الإنسان الطبيعية والمدنية والسياسية والاقتصادية، (على القاسمي،1983، ص19).

وتبقى مساهمة دروس محو الأمية الوظيفية محدودة وغير كافية وضيقة لازالت تأخذ معيار الكم على حساب المؤشرات الكيفية، حيث تعتمد الجهات المسؤولة أرقام التسجيل في دروس على أنه معطى للتقدم، دون أن تأخذ بعين الاعتبار الهدر الذي يلحق أغلب المستفيدين الذين لا يكملون البرنامج، الى جانب الكيفية المعتمدة في تلقين فئة الكبار، التي لها خصائصها حسب العمرية والاجتماعية وهو ما يستدعي تكيفها مع حاجيات المستفيد، من حيث البرنامج والمضامين ومقرات التكوين والتأهيل، وتحسين جودة الخدمات ومن خلال تنويع المقاربات والأدوات تبعا لتنوع حاجيات المستفيدين، وتكوين المكونين وتحفيزهم. ومن خلال استجواب مستفيداتها اللواتي

تعملن في مجال الصناعة التقليدية، وضمن "تعاونية فرصة" المتواجدة بسيدي البرنوصي، نجد أن جميع أعضاءها استفدن من دروس محو الأمية، ثم اجتزن الامتحانات، غير أنهن لم يعرفن إلى حد الآن نتائجهن، خاصة بعد انقطاع المكونة عن تقديم الدروس، وقد صرحن عن رغبتهن في مواصلة الدروس رغم أن فعاليتها لا تؤتي ثمارها أنيا، إلا ان الاستثمار في التعلم يساهم في تغير المكانة الاعتبارية للنساء على الأقل في مجال السكن الذي تنتمي إليه، إذ يتمكن فضلا عن ذلك من نسج شبكة علاقات اجتماعية تمثل رأسمال إجتماعي إضافي للمنخرطات، وهو ما يتضح في التفاعلات التي تنقل النسوة من الاستفادة من التكوين الى الاستفادة من الخدمات وتبادلها بين بعضهم البعض. تعبير صريح عن تضامن داخل التعاونية، فالمجتمع لا يستقيم الا من خلال تضامن أجزائه (إميل دوركايم، 1976، ص 99). وتوظيفه في تلبية المتطلبات الأنية الاقتصادية والاجتماعية لنساء التعاونيات.

ثانيا: عرض نتائج الفرضية الثانية

يعرف مجال محاربة الأمية تطورات عدة كما هو شأن مفهوم الأمية حيث ارتبط بمفهوم تعليم الكبار هذا الأخير بدأ يتأثر بدوره بالتغيرات السريعة التي يعرفها نمو المعارف، والتكنولوجيا اللذان يمارسان ضغطا على المهتمين بمجال تعليم الكبار. فالدول المتقدمة تؤسس مفهومها لتعليم الكبار، بناء على خصوصيات مجتمعية، واقتصادية تهدف إلى تيسير الاندماج في مجتمع التكنولوجيا والمعلوميات. ان تعليم الكبار في الدول السائرة في النمو مرتبط بالأساس بمحو الأمية الأبجدي، فهناك فئة من النساء، والرجال لم يلجوا قط المدرسة أو انقطعوا مما جعلهم فاقدين لكفايات القراءة والكتابة، وغير قادرين على الاندماج في المجتمع والمساهمة في التنمية الذاتية، او المحلية، وبهذا فمجال تعليم الكبار لا تتحقق جدواه إلا من خلال التكوين الأساس في مجالات مختلفة من المعرفة تهم القراءة والكتابة والثقافة الدينية والحقوقية والصحية والمهارات الحرفية....

وإذا كانت البرامج التعليمية في التعليم النظامي، تنطلق من حاجيات كل مرحلة دراسية، فإن برامج محو الأمية وتعليم الكبار لا تخضع في صياغتها لهذا المنطق حيث هناك غيابا شبه تام

للوعي بالبنية النفسية والاجتماعية للراغب في الاستفادة من دروس محو الأمية ولخصوصيات المرحلة العمرية، والانتماء الجغرافي.

إن المعطيات الميدانية تفيد أن تعلم القراءة والكتابة كفعلين أوليين لا يتحققان بشكل كاف بالنسبة للمستفيدات، إذ تعتبر معظمهن أنهن لازلن يعانين من ضعف في المهارات المعرفية المتمثلة في عدم قدرتهن على الكتابة والقراءة بشكل جيد، على حساب تمكيين أغلبيتهن من المهارات التي تهم الجانب المهني المتعلق بالتسيير، والتدبير التعاوني والمهارات الحرفية المتمثلة في التسويق والإنتاج، وهذا ما يستدعي ضرورة اعادة النظر في برامج محاربة الأمية، وملائمها مع خصوصيات تعلم الكبار، ومراعاة دوافعهن الذاتية، ومن جهة أخرى اعتبار أن كفايتي القراءة والكتابة تعد أساس تنمية باقي المهارات .

إن سؤالنا المستجوبات حول طبيعة تطلعاتهن بعد التحاقهن بدروس محو الأمية الوظيفية، بين وجود اختلاف بخصوص ما ينتظرن تحقيقه، انسجاما مع مدى اختلاف الدوافع الذاتية لكل مستجوبة؛ غير أن معظم التطلعات ترتبط بالرغبة في تعلم الحرفة، والحصول على دخل قار لإنقاذ أسرهن من الفق، وهي تضحية معيارية دأبت الثقافة على ترسيخها في الوعي الجمعي لأفراد المجتمع الذي يطمس أنا الفرد لصالح الجماعة، (نوربرت إلياس، ترجمة هاني صالح، 2014، ص.189)، ولا يبرز البعد الفردي إلا أثناء الانتهاء من "النحن" حيث يتطلعن أيضا الى الاعتماد على الذات في قضاء الأمور الإدارية، فهناك من أشارت إلى أنها كانت تطمح إلى تأمين جميع الضروريات وعدم الإحساس بالنقص أو العجز وتطوير المشروع التعاونية ، في مقابل من تطمح الى خلق مشروع خاص بها في البيت، أي الإنتاج في البيت والبيع بنفسها، ولم تكن لها فكرة الانخراط في التعاونية، هناك من عبرت عن رغبتها بالقيام بمناسك الحج، وهو ما يوضح ان الفعل والتطلع لا يرتبطان بما هو مادي إذ لهما كذلك ذلك البعد الديني، والروحاني الذي يخترق ظاهرة التعاون، (ماكس فيبر، ترجمة محمد علي مقلد، د.ط، ص.77)، ويظهر الثقل الاجتماعي الذي تحمله النساء بشكل لا واع في تصريحاتهن حول التطلعات التي يهيمن فيها الجماعي على الذاتي كما صرحت بذلك "حسناء" أصغر مستجوبة 21 سنة " أمينة المال

في تعاونية "عائلتي" الخاصة بالحلويات والخبز الألماني ،حيث قالت بكل حسرة وألم في عينها " كنت باغة ندير دبلوم الفندقة دبلوم معترف به نقدر نخدم به فين ما مشيت ماشي مكتوب فيه المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، ولكنني لا أتوفر على الإمكانيات المالية للدفع شهريا، وتوجب على الانخراط في التعاونية لمساعدة أسرتي.

وفيما يتعلق بالبرنامج الوظيفي من رصد تصريحات أغلبية النساء المتجهة نحو ضرورة محاربة الأمية الأعضاء لأنها العائق الأشد تأثيرا، والذي يعترض التعاونية خاصة في الجانب المتعلق بمشاكل التسويق الذي يتطلب مهارات في التواصل مثل تملك أبجديات اللغات الأجنبية، واللباقة والقدرة على الإقناع الزبون بالمنتوج، منتقلين الى إيلاء الأهمية جميعا للحساب وتعلمه، وكيفية تضمينه في وثائق وجداول خاصة لذلك. كما اقترحت النساء بعض التكوينات التي تهم مجالات لم يستفدن منها مثل الخياطة واعداد الحلويات بجميع أنواعها العصرية والتقليدية، والتي لم تستفدن منها بشكل الكافي، هذا وقد عبر جلهن تقريبا على ضرورة مد يد العون لهم من أجل تطوير هذه المقاولات الصغيرة، والحصول على دبلوم معترف به وله قيمة مشهود بها، وهو ما أصبح يفرض نفسه في جميع المجالات التي يمكنهم الحصول فيها على فرص عمل.

لمعرفة مدى تحقق بعض المكتسبات من دروس محو الأمية من خلال محاولة الكشف عن الكفايات المعرفية التي تمكن النسوة من الاستقلال نسبيا، صرحت أغلبية النساء فيما يتعلق بمدى قدرتهن على الاستقلالية الذاتية، أكدت بعض المستجوبات بمقدرتها على ان بمقدورهن فقط بفعل العادة، والتكرار، القيام بالاتصال بالهاتف، وإرسال الرسائل الصوتية، في حين أن أغلبهن لا يعرفن كيفية استعمال الحاسوب، باستثناء أربعة نساء من العينة المستجوبة ، وفيما يتعلق بقراءة فاتورة الماء والكهرباء، وجدنا أن أعلب النساء لا يجدن قراءتها، إذ يتوجهن الى طلب مساعدة الآخرين. ولقد تبين لنا كذلك من خلال الاستجوابات حول مدة التكوين في محاربة الأمية الوظيفية أن أغلب المستجوبات لم يتجاوزن مدة سنة ، مقابل جملة من الانسحابات من تلك الدروس لأسباب ترتبط بهيمنة الأولويات الاقتصادية، وعدم ملاءمة جدولة التكوين، لوقت فراغ النساء اللواتي يبحثن عن محاربة الامية.

تفسير ومناقشة نتائج الفرضية الثانية:

إن إجابة المبحوثات عن الدوافع الاستفادة من دروس محو الأمية، وعلاقتها بالتمكين السوسيو اقتصادي، بين أن معظمهن كانت لهن دوافع اقتصادية مرتبطة بتحصيل دخل قار، واجتماعية ترتبط بالحصول على القيمة المعيارية، والمكانة الاجتماعية التي افتقدنها داخل الأسرة، ووسط السكنى، وهو ما دفعهم الى الانخراط في تعاونيات تعلم القراءة، والكتابة، والحساب، لتحقيق هذه الرغبة في الاستقلالية المادية، والمعنوية للنساء.

غير أن الملاحظ من خلال أجوبة النساء أن برامج محو الأمية، لا زالت تفتقر إلى هذا التصور المتعدد الأبعاد الذي يشمل تنوع حاجيات الفئة المستهدفة باعتبارها سواء من حيث المضمون أو طريقة التلقين، ثم في كيفية الاستفادة لا تستجيب لتطلعات المنخرطات، وهو ما يبرر في كثير من الأحيان انقطاعهن عن التكوينات المبرمجة. مما يطرح سؤال استدامة التنمية في ظل توقف الانخراط، او تجميد نشاط التعاونية؟

إن تحقق جدوى المشروع لا تكمن في انطلاقته بقدر ما ترتبط بمقاومته للإكراهات التي يواجها وتحقيقه لفعل الاستدامة، وهو ما يتطلب من الجهات المسؤولة الإلتزام بدورها في تتبع، وسير هذه البرامج، وتقييمها بعيدا عن انتظار المؤشرات الرقمية التي لا تصلح إلا لصياغة تقارير كمية، فمن خلال نتائج الدراسة يتضح لنا أن التمكين السوسيو اقتصادي للنساء لا زال يعرف توترات وقطائع في عتباته الأولى، إذ لم نتجاوز بعد الإهتمام بمحو الأمية الأبجدي في معرفة القراءة، والكتابة والحساب يجعل تحقق تطلعات النساء للاستقلالية المادية والمعنوية، أقل ما يقال عنها طوباوية، وبالتالي تستدعى ضرورة ربط هذه البرامج بتحليل عميق للحاجيات، ودوافع هذه الفئة وملائمة المحتويات مع الواقع المعيشي، والخصائص السوسيو –ديموغرافية.

أشار "عبد اللطيف فرابي" الى ان: "الحاجيات مدخل لبناء برنامج محو الأمية وتعليم الكبار لكون الدراسات التي اهتمت بالدوافع التي تجعل الكبار يلتحقون ببرنامج التعليم، أنها تعبر عن حاجيات مرتبطة بالانشغالات اليومية للمستفيد، وحتى يحظى برنامج التعليم والتكوين بمكانة لدى

المستفيد، ويسمح له بالتفاعل مع مضمون هذا البرنامج ويشعر بأنه يستجيب فعلا لحاجاته يكون المنطلق الأساسي لبناء برنامج تعليم الكبار ومحو الأمية، (عبد اللطيف فرابي، الرباط ،2002، ص89).

وفي نفس السياق قد عرفت " هدى محمد فتاوي "هذه الدوافع بأنها الطاقات الكامنة في الكائن الحي التي تدفعه ليسلك سلوكا معينا في العالم الخارجي، وحددت ثلاث وظائف (هدى محمد فتاوي، 1981، ص15)، وهي:

-تنشط الكائن الحي وتمد سلوكه بالطاقة.

-توجه سلوكه نحو هدف معين حيث تجعل الفرد يستجيب لبعض المواقف ويهكل البعض الآخر أي أن الدوافع تؤدي وظيفة الاختيار.

-توجه سلوك الفرد نحو الهدف.

ونظرا لارتباط الدوافع، وتأثرها بالأوضاع الاقتصادية والسياسية، والاجتماعية، والثقافية السائدة في مجتمع معين، وبما أن الأوضاع تتغير بتغيير الزمان، والأسباب المحركة لها، فإن هذه الدوافع بدورها غير مستقرة، ومما يجعل أهداف، ومضامين برامج التعليم والتكوين، في مجال تعليم الكبار ومحو الأمية تتغير بدورها بتغير الدوافع الكامنة وراءها.

ضعف الموارد المالية والتأطير والاكراهات التي تواجه العمل التعاوني:

يعتبر القطاع التعاوني بالمفهوم المتعارف عليه عالميا، المكون الأساسي للاقتصاد الاجتماعي، والإطار الأكثر استجابة لحاجة التشغيل الذاتي، وذلك للدور الحيوي الذي يلعبه في محاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي، ويساهم بفعالية في التنمية المحلية، والجهوية. أما في المغرب فقد عرف القطاع التعاوني انتشار أشكال المتعددة للتضامن والتعاون بين الأفراد لتلبية الحاجات المشتركة، (التويزة كأبرز الأمثلة)، غير أن التعاونية بمفهومها الحديث لم تظهر إلا سنة 1922، وكانت في البداية خاصة بالأجانب، ولم يفسح المجال للمغاربة للانخراط في التعاونيات الزراعية إلا سنة 1938.

وإحداث مكتب تنمية التعاون الذي عهد إليه بتعميم الثقافة التعاونية، والتشجيع على إحداث التعاونيات ودعمها إلى سنة 1962، وأعيد تنظيمه بمقتضى ظهير 23 أبريل 1975، ومنذ ذلك الحين عرفت الحركة التعاونية في المغرب تطورا هاما بتزايد عدد التعاونيات، وعدد المنخرطين فيها، وتنوع المجالات التي تشتغل فيها، وأصبح نشاطها من أبرز وأنجع أشكال التشغيل الذاتي، ويساهم بفعالية في إدماج المرأة والشباب في حقل العمل المنتج والمدر للدخل، وأصبحت التعاونيات تضطلع بدور هام في معالجة المشاكل السوسيو اقتصادية بمشاريعها التي تتوخى المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

إن التعاونية مقاولة من نوع خاص، رأسمالها هو العنصر البشري الذي تعتمده كفاعل أساسي في التنمية، وتجعل منه غاية من حيث تحسين مستوى العيش، وتتميز التعاونية بارتكازها على قيم التضامن، والمشاركة والمساواة والديمقراطية، والمسؤولية. وقد أبانت التجربة المعاشة في الساحة الوطنية والدولية على أن التعاونية هي الأسلوب الملائم لخلق أنشطة مذرة للدخل، وتعتبر من الآليات المعول عليها للإسهام في محاربة الفقر، والإقصاء، وامتصاص البطالة، ولذلك حينما أعلن الملك "محمد السادس" عن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في 18ماي 2005، تقاطعت أهدافها مع الغايات المتوخاة من تأسيس التعاونيات، وكان من الطبيعي أن تنخرط عدة تعاونيات في إنجاز مشاريع تندرج ضمن برامج المبادرة.

فالتعاونية أداة لإدماج النساء والشباب في الأنشطة المذرة للدخل لذلك تم الاتجاه الى تحفيز تأسيس التعاونيات من طرف النساء خاصة في العالم القروي، والشبه الحضري، وأصبح النشاط التعاوني يثير اهتمام الكثير من الشباب حاملي الشهادات الجامعية، إذ تأسست خلال السنوات الأخيرة تعاونيات من طرف خريجي الجامعات وتشتغل هذه التعاونيات في مجالات التكوين ومحاربة الأمية وفي عدة مجالات أخرى، مما يفيد بأن التعاونية أداة لإدماج النساء والشباب في النشاط المدر للدخل.

لقد تبين لنا أن جل المستجوبات عبرن على أنهن استفدن من البرنامج الوظيفي داخل التعاونية من خلال تعلم بعض الحرف الى جانب قيام بعض التعاونيات بتنظيم دروس إضافية، لفائدة أبناء أعضاء التعاونية في بعض المواد مثل: الرياضيات والفرنسية، والعربية والذي تقوم بها الجمعية المسؤولة عن التعاونية SOS village Maroc حيث تتكلف بدفع تكلفة الاساتذة كما تقدم مساعدات موسمية، خاصة في الأعياد، والدخول المدرسي، والمساعدة في تكاليف العلاج في حالات المرض، أما باقي التعاونيات الأخرى.

07-خلاصة:

تأسيسا على ما سبق يمكن القول ان الإكراهات الموضوعية، الموروثة من المجال الجغرافي، والأسري، عاملان يساهمان في الحد من انفتاح النساء على الاستفادة من الأنشطة التي تقدمها التعاونيات المهتمة بمجال محاربة الامية، ومن البرنامج التكويني الوظيفي في الصناعة التقليدية، منخرطات في تعاونيات الخياطة، والنسيج والفن، والديكور، وتعاونية الشمع، ثم تعاونية الفلاحة والمواد الغذائية والتي تشمل الكسكس والخبز والحلويات، بحيث تتموقع معظم هذه التعاونيات في الدار البيضاء ومدينة المحمدية، مما يكرس معه استمرارية اللاعدالة المجالية بين جهات المملكة المغربية؛ لكن بالرغم من ذلك فقد تبين أن هذه التعاونيات تتميز بأنشطة مختلفة بعضها عن بعض مما يسمح بإغناء الحقل فعل التعاوني، ومنح التعاونية هوية تحددها طبيعة الأنشطة المقدمة للنساء بغية تمكينهم، اقتصاديا، واجتماعية.

نخلص أيضا انه لم يكن لمحاربة الأمية ذلك الدور المرجو منها في عملية تحقيق التمكين الاقتصادي، مقارنة بالمبادرات الوطنية التي روجت لأهمية العمل التعاوني، والامتيازات المادية الممنوحة للجهات، من اجل دعل القطاع التعاوني، دعامة اقتصادية قائمة على التضامن، فدروس محو الأمية الوظيفية كانت مقتصرة على محاربة الأمية الأبجدية والمتمثلة في تلقين القراءة والكتابة، والحساب، والإملاء، هذا إضافة الى أن تركيبة المجتمع المغربي التقليدية لم

تستدمج بعد الأشكال الجديدة للاقتصاد التضامني، الذي يحاول استبدال التعاون العرفي الموجه دينيا، وثقافيا، بتعاون مؤسساتي ينطلق من الوعي بأهمية المبادة الذاتية والاختلاف.

إن تحليل النتائج أفضى بنا إلى ابراز ضرورة مراعاة الدوافع التي توجه النساء الى الالتحاق بدروس محاربة الأمية؛ كما تبين أيضا وجود تحسن مساهمة النساء داخل التعاونية باعتبارهن فاعلا مساهما في استمرارية التنظيم التعاوني، فبفضل دروس محو الأمية داخل البرنامج التكويني، ورغم تواضع النتائج التي يحققها؛ إلا ان المستجوبات المنتميات الى التنظيمات التعاونية يعترفن بأهمية هذا الانخراط من تطوير مهاراتهن، والكفايات اللازمة خاصة في الحساب، والتواصل، ككفايتين أساسيتين تؤثران إيجابيا في مجال عملهن ، بمجال تسويق المنتوج وبيعه، مما ساهم في تحسين وضعية أغلب النساء لكن ومع ذلك فإنه لا يجب الجزم بأن هذا الشكل من التنمية يرتقي الى النموذج المستدام، خاصة وانه لا يمكن فصل التمكين اقتصادي عن وجود دخل قار يمكن النساء من استجابة لجميع احتياجاتهن، وهو ما يضمن استمراريتهن في التنظيمات التعاونية، وفي مواكبة مسارات التمكين.

قائمة المراجع:

1. البشير تامر، (2012/2011):" المعجم الموسوعي للمحو الأمية وتعليم الكبار"، جامعة محمد الخامس السويسي، الرباط.

2. العطري عبد الرحيم، (2009): "تحولات المغرب القروي "، أسئلة التنمية المؤجلة الناشر دفاتر الحرف والسؤال سلا الطبعة الأولى، الرباط، ر.د.م.ك 9954-0-1207-9

3. السكناوي محمد، (2011)، "محاربة الأمية في المغرب: الحصيلة والأفاق"، مديرية محاربة الأمية بوزارة التربية الوطنية.

4. القاسمي علي، (1983): العلاقة الوثيقة بين التنمية البشرية ومحو الأمية: أسباب فشل برامج محو الأمية في البلاد العربية

5. القباج مصطفى، (1998): " الأمية في المغرب: هل من علاج؟"، سلسلة المعرفة للجميع، الرباط،

6. الميثاق الوطني للتربية والتكوين، (2003)، منشورات المركز المغربي للإعلام، الطبعة الثانية، دجنبر.

7. حبيبي ميلود، (1999):"جهود المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وتوجهاتها في مجال محو الأمية وتعليم الكبار في الوطن العربي".

8. مسدالي فاطمة، (2004):" المجتمع القروي الدكالي والتغير المرتبط بتدخل الدولة"، مطبعة دار السلام.

9. مادي لحسن، (2003): " محاربة الأمية تحليل الحاجات وطرق التنفيذ "، الطبعة 1.

10. معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة، (2008):" تخطيط وتنفيذ وتقويم برامج محو أمية الفتاة الريفية"، *برنامج* تدريبي، تونس الألكسو.

11. غريب عبد الكريم، (1997)" منهج وتقنيات البحث العلمي"، مطبعة النجاح الجديدة، ط 1، البيضاء.

12. هدى محمد فتاوي، (1981): الدوافع وسيكولوجية تعليم الكبار"، مجلة الجماهير، عدد20 شتنبر.

13. ياسين فاطمة، (2009): «ذاكرة محو الأمية بالمغرب: مقاربة تحليلية نقدية"، المكتبة الوطنية، المحمدية.

14. الرسالة الملكية التي بعث بها جلالة الملك محمد السادس 2000: "مؤتمر العصبة المغربية للتربية الأساسية ومحاربة الأمية«، المنعقد بالرباط.

15. وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي قطاع محاربة الأمية، (2011): "حصيلة السنة القرائية تقرير برامج محاربة الأمية، "، وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي.

16. *AGNAOUI Fatima*, et *Boukous Ahmed :* "Alphabétisation et développement durable au Maroc", p29.

17. *BOUCHACHEN Jamal*, (**2006) :**la lutte contre l'analphabétisation au Maroc, éclairage longitudinal, les cahiers du plans، édition HCR Rabat n° 7 avril.
18. L'office du développement de la coopération, « statistique sur les coopérative » Maroc.
19. Http. // www.unseco.org/opi/Unesco press98

ملاحق البحث

دليل المقابلة:

I. معطيات عامة حول التعاونية:

1. نوع التعاونية – العنوان – تاريخ التأسيس: – عدد المنخرطين.

II. الخصائص الاجتماعية للمبحوثات:

2. المستوى الدراسي – الحالة العائلية – الوسط.

III. الكيفية التي تساهم بها التعاونية في التمكين السوسيو اقتصادي للنساء :

3. ما هو الفرق بين التكوين خارج التعاونية والتكوين داخلها

4. كيف تحسنت مساهمتك داخل التعاونية بعد الاستفادة من دروس محو الأمية؟

5. ما التغيرات التي طرأت على دخلك المادي بعد انخراطك في التعاونية؟

6. ما هي التحولات التي عرفتها مكانتك الاجتماعية في العائلة والحي بعد استفادتك من دروس محور الامية في التعاونية؟

7. كيف تساعدك دروس محو الأمية ساعدتك في تدبير أمور البيت: (المصروف، تمدرس الأبناء)؟

8. كيف تستثمرين برنامج محو الأمية ساعدتك في تحقيق ذاتك في التعاونية؟

9. كيف ساعدتك دروس محاربة الأمية في المشاركة أكثر في صياغة ومناقشة الأمور الخاصة بالتعاونية؟

10. كيف تقيمين مهاراتك في الجوانب التالية: (الحساب – القراءة – الكتابة – الجانب المهاراتي المهني – المهارات الحرفية – التسويق – الإنتاج)؟

IV. دوافع الاستفادة من دروس محو الأمية، وأثرها على التمكين السوسيو اقتصادي لنساء التعاونيات:

11. ما الذي حرمت منه بسبب الأمية؟
12. ما الذي تتطلعين اليه بعد التحاقك بدروس محو الأمية؟
13. ما الذي يدفعك لمحاربة الأمية؟
14. بناء على تجربتك في التعاونية كيف يمكن تحسين دخل البرنامج التكويني؟
15. ما المجالات التي تظهر حضور وغياب استعمالك للقراءة والكتابة في معيشك اليومي؟
16. ما الأثار الإيجابية للتكوين الذي تتلقينه في التعاونية على اسرتك؟
17. ما برامج ادعم والتكوين التي تستفيدون منها والتي تساهم في تطوير التعاونيات؟